وفي هذا الصدد نورد التحليل التالي الذي أوردته النظرية الاقتصادية عن الاسباب التي تكمن وراء اختلاف سلوك مدراء القطاع العام عن مدراء القطاع الخاص . وهذا التحليل يمكن تطبيقه على اي مستوى من مستويات اتخاذ القرارات في اي مؤسسة : يمكن القول بأن عامل **الربح** هو العامل الاساسي وراء القرارات التي يتخذها مدير ما في القطاع الخاص ، أي انه يحاول زيادة العائدات وتخفيض النفقات لكي يحقق اكبر فرق ممكن بهدف تضخيم ارباحه . وهو في سبيل تحقيق ذلك لا يسترشد بسوى العوامل الاقتصادية البحتة في توظيفه لليد العاملة وشرائه المواد الاولية والمعدات الانتاجية . اما في القطاع العام فان المدير يهدف عادة الى **تعظيم المنفعة** أي مجموعة العوامل المادية وغير المادية . فالى جانب الارباح يولي المدير أهمية خاصة لموضوع السلطة الشخصية، والنفوذ ، والعلاقات الشخصية نظرا لان كفاءته كمدير لا تقاس فقط بما يحققه من أرباح . لذلك نشاهد في معظم الاحيان وجود عناصر من القوى العاملة والوظيفية على قدر ضئيل من الكفاءة يتسلمون مراكز حساسة في الشركات والمؤسسات التي تدار من القطاع العام في ظل اقتصاد مختلط . والمدير في القطاع العام يمارس « عملية استبدال» مستمرة بين العوامل المادية والعوامل غير المادية بشكل يوفر له اقصى منفعة ممكنة . وكلما اشتدت أجواء المنافسة مع شركات أخرى كلما كان الاخذ بالعوامل غير المادية **أكثر تكلفة** . فمثلا نجد الشركات التي تتمتع بوضع احتكاري تحت رقابة الدولة مثل شركات الكهرباء والمياه وبعض السلع الحيوية لا تتقيد كثيرا في قراراتها بالنسبة لمفهوم الكفاءة الاقتصادية نظرا لان هدف الشركة هو تغطية الاكلاف الرئيسية دون محاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من الارباح . من هنا نجد ان الجهات المسؤولة عن هذا النوع من المشاريع تقوم بتوظيف اليد العاملة على ضوء عدد من العوامل الى جانب عامل الكفاءة منها الاتجاه السياسي واللون والدين وغيرها من العوامل الاجتماعية والسياسية التي لا ترتبط بمفهوم الكفاءة الاقتصادية . ويمكن تعريف الكفاءة الاقتصادية في الانتاج على أنها تهدف الى الحصول على **أقصى انتاجية ممكنة** من عوامل الانتاج المتوفرة ، او **تخفيض** كلفة الانتاج المرادفة الى حجم معين من الانتاج .

وقد أثبتت الدراسات الاختبارية حول هذا الموضوع في قطاع الشركات في الولايات المتحدة ان التمييز العنصري والديني والسياسي في توظيف اليد العاملة موجود في الشركات الاحتكارية سواء التي تعمل في ظل القطاع العام او الخاص بينما هو يكاد يكون معدوما في الشركات التي تعمل في ظل منافسة قوية . فالمدير الذي يريد ان يشبع منفعته الشخصية عن طريق توظيف أولئك الذين يدينون بمذهب سياسي او ايديولوجي او عرقي او حتى ديني معين سيجد ان تحقيق هذه الاشياء لها كلفة اقتصادية قد تؤدي الى خسارة المؤسسة التي يديرها . وتزداد قيمة هذه الكلفة كلما ازدادت حدة المنافسة بين المؤسسات التي تنتج سلعا متماثلة .

(٢)

الفرضية ومنهج البحث

القصد من دراسة دور القطاع الخاص والدور الذي لعبه في تحقيق المنجزات الاقتصادية في اسرائيل هو معرفة الاثر الذي تركه على التركيب البنيوي للاقتصاد الاسرائيلي من ناحية توطئة لمعرفة الاثر الذي تركه على تركيب وايديولوجية الاحزاب الاسرائيلية وتحولها في الفترة الاخيرة نحو مواقف سياسية تتسم بشيء من اليمينية . ويمكن الاسترشاد بمؤشرات عديدة لمعرفة حجم القطاع الخاص ونسبة مساهمته في النشاط الاقتصادي . والى جانب المؤشرات لا بد من سرد أهم القوانين التي صدرت بهدف زيادة دور القطاع الخاص . وتهدف هذه التشريعات الى خلق جو اكثر ملاءمة مما يسهل توسيع نشاط القطاع المذكور . وتشمل هذه التشريعات عادة تسهيلات اجرائية ،